الأمم المتحدة

E/CN.17/2001/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 March 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الشامل لعدة قطاعات: توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة

تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

١ - ركزت الأنشطة المتصلة بتقديم التقارير الوطنية منذ الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة على العناصر التالية:

(أ) تيسير تقديم التقارير الوطنية إلى الدورة التاسعة للجنة؛

(ب) إعداد مبادئ توجيهية لتقديم التقارير للدورة التاسعة للجنة؛

(ج) إعداد تقرير تحليلي للأمين العام (A/CN.17/2001/12) معنون ''الإنتاج والتوزيع والاستخدام المستدام للطاقة: اتجاهات في التنفيذ الوطني''، استنادا إلى التقارير الوطنية، وكذلك إعداد وثائق معلومات أساسية؛

(د) إعداد موجزات قطرية من أجل استعراض السنوات العشر لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٢؛

(هـ) استكمال وصيانة موقع التنمية المستدامة الشامل لمنظومة الأمم المتحدة على الشبكة العالمية؛

* E/CN.17/2001/1.

290301 290301 01-29037 (A)

(و) طلب آراء ومقترحات من مراكز التنسيق الوطنية بشأن كيفية تحسين المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير إلى اللجنة في المستقبل بعد عام ٢٠٠٢؛

(ز) إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية بشأن المعلومات الوطنية لتيسير تقديم التقارير الوطنية بعد عام ٢٠٠٢ وتوسيع نطاق استخدامه إلى أقصى حد.

تقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة في دورتها التاسعة

٢ - ورد في الفقرة ١١٥ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (قرار الجمعية العامة د إ-١٩/٢، المرفق) أنه ثبت أن التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(١)] تعتبر وسيلة قيمة لتبادل المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل، والأهم من ذلك، إنها توفر محورا لتنسيق القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة على الصعيد الوطني داخل فرادى البلدان؛ ومن ثم ينص البرنامج، في الفقرة ١٣٣ (ب) منه، على وجوب استمرار الإبلاغ الوطني عن طريق التقديم الطوعي لرسائل أو تقارير وطنية.

٣ - واتساقا مع جدول الأعمال المحدد في برنامج عمل اللجنة المتعددة السنوات، قامت الأمانة العامة، بالتشاور مع مديري المهام، بوضع مبادئ توجيهية لتقديم التقارير الوطنية، بشأن القضايا التالية: (أ) الطاقة والجوانب المتصلة بالطاقة في الغلاف الجوي والنقل؛ (ب) النقل؛ (ج) الغلاف الجوي؛ (د) المعلومات وصنع القرار؛ (هـ) التعاون الدولي. وقد أرسلت المبادئ التوجيهية في نهاية أيار/مايو ١٩٩٩ باللغات الأسبانية والانكليزية والفرنسية في آن واحد بالبريد، وحيثما أمكن، بالبريد الالكتروني، إلى الممثلين الدائمين المعنيين لدى الأمم المتحدة في نيويورك وإلى مراكز التنسيق في جميع البلدان، وكان الموعد النهائي المحدد هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٤ - وبحلول منتصف آذار/مارس، كانت قد وردت تقارير من ٤٥ بلدا هي: الاتحاد الروسي، إسرائيل، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايسلندا، بلجيكا، بوركينا فاسو، تايلند، توغو، تونس، تونغا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، السنغال، سويسرا، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كولومبيا، لبنان، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، اليابان، اليونان.

التقرير التحليلي المتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستقدام المستدام للطاقة: الاتجاهات السائدة في مجال التنفيذ على الصعيد الوطني

٥ - شددت اللجنة، في مقرريها ٥/٧ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩[٢] و٥/٦ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٨[٣] على أهمية الاستمرار في الاستفادة التامة من المعلومات التي تتطوع الحكومات بتقديمها إلى اللجنة، لا سيما في ضوء الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي سيجري في عام ٢٠٠٢. وشددت اللجنة على ضرورة الاستفادة بصورة أوفى من المعلومات الواردة في تلك التقارير الوطنية أو غيرها من المعلومات ذات الصلة التي تقدم إلى اللجنة، وطلبت إلى الأمانة العامة أن تقوم، على أساس كل قطاع على حدة، بتجهيز وتبويب المعلومات المقدمة من الحكومات حسب القضايا المذكورة في برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات.

٦ - نتيجة لذلك، فإن تقرير الأمين العام المعنون ''الإنتاج والتوزيع والاستخدام المستدام للطاقة: اتجاهات التنفيذ على الصعيد الوطني'' (E/CN.17/2001/12) يقدم لمحة عامة عما هنالك من اتجاهات وما أحرز من تقدم على الصعيد الإقليمي استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات في تقاريرها الوطنية إلى اللجنة بين عام ١٩٩٧ ومنتصف آذار/مارس ٢٠٠١. ويحلل التقرير ما مجموعه ٧٩ تقريرا وطنيا عن الطاقة.

٧ - ويتضمن التقرير أربعة أجزاء هي: تقييم عام لما أحرز من تقدم نحو تحقيق الاستدامة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها حسب المنطقة؛ واستعراض للتنفيذ على الصعيد الوطني والاتجاهات الإقليمية؛ وموجز للنتائج المستمدة من المعلومات الوطنية؛ والتحديات المقبلة التي تواجه تحقيق طاقة مستدامة.

موقع التنمية المستدامة على الشبكة العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٨ - وفقا لما ورد في دورات سابقة، يتضمن موقع التنمية المستدامة على الشبكة العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (http://www.un.org/esa/agenda21/natlinfo) المعلومات المقدمة من الحكومات في تقاريرها الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، مصنفة حسب كل بلد على حدة وكل مسألة على حدة. وتواصل الأمانة العامة استكمال الموقع الشبكي بما تقدمه الحكومات من معلومات جديدة.

الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢

إعداد موجزات قطرية

٩ - وفقا لما نص عليه مقرر لجنة التنمية المستدامة ٥/٧، الفقرة ٢ (ز)، تعكف الأمانة العامة حاليا على إعداد ١٢٢ موجزا قطريا على أساس آخر المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى اللجنة عما تتصل به هذه الموجزات من فصول مسائل في جدول أعمال القرن ٢١. ومن شأن هذه الموجزات القطرية أن تكمل الموجزات التي قُدمت أثناء الاستعراض الخمسي الذي أجرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقود في عام ١٩٩٧، لتقدم إلى الجمعية العامة لأغراض الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي سيجرى في عام ٢٠٠٢. وسترسل الموجزات القطرية إلى الحكومات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١.

١٠ - وسوف تتلقى البلدان التالية البالغ عددها ١٢٢ بلدا مشاريع موجزات قطرية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواى، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، آيسلندا، باراغواى، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا، تايلند، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، يوغوسلافيا، اليونان.

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، بعثت وحدة تحليل المعلومات الوطنية التابعة لشعبة التنمية المستدامة نموذجا للشكل الذي سيكون عليه الموجز القطري إلى البلدان المذكورة

أدناه، البالغ عددها ٦٨ بلدا والتي ستشارك لأول مرة في أعمال اللجنة. ومن شأن هذا الشكل أن يساعد الحكومات في إعداد موجزاتها القطرية الوطنية. ويغطي الشكل كل فصل/قضية في جدول أعمال القرن ٢١. وقد تقرر أن يكون الموعد النهائي لتقديم الموجز القطري الوطني هو ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بيرو، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، طاجيكستان، عمان، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، قبرص، كمبوديا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، اليمن.

١٢ - وحتى الوقت الحاضر قدم ١٢٢ بلدا تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة، وهناك اهتمام متزايد بهذه المعلومات. وفي ضوء العدد الكبير للموجزات القطرية التي ستستكمل وتصبح جاهزة بحلول عام ٢٠٠٢، فإن اللجنة ترجو أن تصل النسخ المستكملة من الحكومات حسب المواعيد النهائية المحددة في المراسلات التي تمت مع كل منها.

قاعدة بيانات تفاعلية بشأن المعلومات الوطنية

١٣ - يجري وضع قاعدة بيانات تفاعلية بشأن المعلومات الوطنية الهدف منها تيسير تقديم التقارير الوطنية إلى الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة، وللاستفادة من التقارير الوطنية ومن ثم تبادل المعلومات الوطنية على أفضل نحو. وسيؤدي وضع قاعدة البيانات هذه إلى تحويل موقع التنمية المستدامة الحالي على الشبكة إلى أداة للمعلومات أكثر فعالية عند اكتمال قاعدة البيانات وتشغيلها عبر الشبكة. وقاعدة البيانات هذه جديرة بأن تتيح في نهاية الأمر لمستخدمي الشبكة العالمية البحث عن المعلومات وتوجه إدخال البيانات من جانب مراكز التنسيق الوطنية التي تقدم سنويا إلى لجنة التنمية المستدامة تقارير عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

تحسين عملية تقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة في المستقبل

١٤ - وفقا لما نص عليه المقرر ٥/٧، الفقرة ٢ (و) للجنة التنمية المستدامة، تقوم الأمانة العامة بجمع الآراء من الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية التي تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٢.

١٥ - وتزمع شعبة التنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن تعقد خلال عام ٢٠٠١، اجتماعا لمراكز التنسيق الوطنية النشطة لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتحسين عملية إعداد التقارير التي تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في المستقبل.

١٦ - وتقف وحدة تحليل المعلومات الوطنية على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في عملية تقديم التقارير الوطنية للإعداد لعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال إما بالسيدة هيروكو موريتا - لو على الهاتف 963-8813 (212) أو السيدة ماريا مرسيدس سانشيز على الهاتف 963-9421 (212).

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٩ (E/1999/29)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(٣) نفس المرجع، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1998/29)، الفصل الأول، الفرع باء.